

خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي

الدرس الثالث: قوانين الديالكتيك تحكم على المادية التاريخية فيما سبق عرفنا كيف أن الماركسيين ادعوا أن من يؤمن بوجود العالم خارج الذهن، ويؤمن بمبدأ العلية لابد وأن يؤمن بالمادية التاريخية وهي الوجه العلمي للماركسية، وكذلك ادعوا أن المادية الفلسفية تؤدي بالضرورة إلى المادية التاريخية، وقد فندنا وأبطلنا هذين الادعائين. وفي هذا الفصل نحاول أن ندين الماركسية بما التزمت به هي قبل كل شيء، فإنها نادت بأن قوانين الديالكتيك هي أعم القوانين الشاملة السارية في كل أرجاء الكون، وأن كل تطور في أي ناحية من نواحي الكون والحياة قائم على أساس هذه القوانين، ولا يشذ عن ذلك شيء. وإذا كانت هذه القوانين بهذا الشكل من الشمول فلا بد من أن تقوم البحوث والتحليلات على أساس منها، كما أن نتائج هذه البحوث والتحليلات لابد وأن تتفق مع تلك القوانين، مع أن الأمر عند الماركسية لم يكن كذلك. قوانين الديالكتيك أو الجدل: كان الجدل عند المناطقة يعني أسلوباً من أساليب المناظرة حيث يثبت أحد شيئاً وينفيه الآخر والكل منهما يستدل لقوله. ولكن (الجدل الجديد) لا يعني ذلك فقط وإنما يعني أن التناقض موجود في صميم كل الأشياء والحقائق، فكل قضية واقعية تنطوي على نقيضها. ومع أن أصول الديالكتيك كانت موجودة عند بعض المفكرين قبل «هيغل» إلا أن هيغل هذا